جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة العامة للمعلومات والترجمة

إطلالة

على الاقتصاد المصري و العالمي

نشرة شهرية
لأهم الأحداث الاقتصادية المصرية
والعالمية في الصحف الأجنبية

العدد (٢٤٠) يناير ٢٠١٩

إعداد
أ. زينب محمد حنفى
مدير عام المعلومات والترجمة

المحتويات

القسم الأول: إطلالة على الاقتصاد المصري ١

مصر ستحتل المركز السابع في قائمة أفضل عشر اقتصادات ناشئة في العالم. ٢

مصر تحتفظ بسعر الدولار الجمركي عند ١٦ جنيهاً للسلع الأساسية. ٣

الاقتصاد المصري ينمو بنحو ٦% في ٢٠١٩. ٣

النتائج الإيجابية للمعرض الإفريقي الأول للتجارة البينية. ٤

مصر تتلقى الشريحة الخامسة من برنامج تمويل صندوق النقد الدولي. ٥

تنفيذ ١٢ مشروعا لتكنولوجيا المعلومات بقيمة ١،٣ مليار جنيه مصري. ٥

تأثير تراجع أسعار النفط العالمية على مصر. ٦

رفع أسعار بنزين ٩٥ في مارس ٢٠١٩. ٧

القسم الثاني: إطلالة على الاقتصاد العالمي ٨

١ – الاقتصاد الأوروبي ٩

تراجع الفائض التجاري في إيطاليا. ٩

تقييم اقتصاد فرنسا خلال عام ٢٠١٨. ١٠

تراجع توقعات النمو الاقتصادي في أسبانيا خلال عام ٢٠١٩. ١١

تراجع معدل النمو الاقتصادي في ألمانيا خلال عام ٢٠١٨. ١٢

إيطاليا تعتمد موازنة عام ٢٠١٩. ١٢

المفوضية الأوروبية تقترح إلغاء التعريفة الجمركية على السلع الصناعية الأمريكية. ١٣

تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو. ١٣

تركيا تستهدف زيادة صادراتها من الكيماويات خلال عام ٢٠١٩. ١٤

تركيا تحقق صادرات قياسية خلال عام ٢٠١٨. ١٥

تركيا تضاعف حجم التجارة مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار. ١٦

٢ – اقتصاد الأمريكتين ١٧

تراجع توقعات النمو في أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠١٩. ١٧

الاقتصاد الأمريكي يتراجع خلال ٢٠١٩. ١٨

الولايات المتحدة تبدأ في تصدير الأرز للصين. ١٩

نمو قطاع الصناعات الغذائية في بيرو خلال عام ٢٠١٨, ٢٠

كولومبيا ترفع التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠١٩, ٢٠

نمو اقتصاد المكسيك بنحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٩, ٢١

ارتفاع معدل النمو في بيرو خلال عام ٢٠١٨, ٢٢
ارتفاع متوقع في صادرات بيرو غير التقليدية خلال عام ٢٠١٩, ٢٣
٣- الاقتصاد الإفريقي ٢٤
إفريقيا : أكبر سوق تجاري حر في العالم بحلول ٢٠٣٠. ٢٤
صندوق النقد الدولي يشيد باقتصاد غانا. ٢٥
نمو ملحوظ في الاستثمارات العامة في المملكة المغربية. ٢٦
ارتفاع العجز التجاري في المملكة المغربية. ٢٦
ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال عام ٢٠١٩. ٢٧
توقعات البنك الدولي لدول المغرب العربي. ٢٧
انتعاش اقتصاد كوت ديفوار. ٢٨
تقرير صندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد في بوركينا فاسو خلال عام ٢٠١٨. ٢٩
٤- الاقتصاد الآسيوي ٣٢
انخفاض الفائض التجاري للصين خلال عام ٢٠١٨. ٣٢
استقرار نمو التجارة الخارجية بالصين خلال ٢٠١٩. ٣٣
تراجع أرباح الشركات الصناعية في الصين. ٣٤
حكومة كوريا الجنوبية تتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٩. ٣٤
تباطؤ الاقتصاد الصيني خلال عام ٢٠١٨. ٣٥
سنغافورة تحقق نموًا بنحو ٣,٣%. ٣٥
نمو الإنتاج الصناعي بفيتنام بنحو ١٠،٢% خلال عام ٢٠١٨. ٣٦
ارتفاع صادرات كمبوديا بنحو ٤% خلال عام ٢٠١٨. ٣٦
ارتفاع نمو صادرات لاوس. ٣٧
زيادة الإنتاج الصناعي لمنغوليا. ٣٧
ارتفاع صادرات الفحم في فيتنام خلال عام ٢٠١٨, ٣٨
٥- موضوعات متفرقة ٣٩
البنك الدولي يخفض توقعاته للنمو العالمي. ٣٩
صندوق النقد الدولي يتوقع تباطؤ الاقتصاد العالمي. ٤٠
مصادر النشرة ٤٢

القسم الأول

إطلالة على الاقتصاد المصري

Bloomberg

مصر ستحتل المركز السابع في قائمة أفضل عشر اقتصادات ناشئة في العالم

التاريخ: ٢٠١٩/١/١٠

طبقا لما ورد في تقرير أصدره بنك ستاندرد شارترد ، ستحتل مصر المركز السابع في قائمة أفضل ١٠ اقتصادات ناشئة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ مما يجعل اقتصاد مصر الاقتصاد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي دخل القائمة . وقام التقرير بدراسة الأسواق الناشئة الحالية وتوقع حجم الاقتصاد باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية والناتج المحلى الإجمالي الإسمي .

وصرح اقتصاديو بنك ستاندرد شارترد بأن هذه التوقعات ترتكز على توافق نصيب هذه الدول في الناتج المحلى الإجمالي العالمي مع حصتهم في التعداد السكاني العالمي ، ومدى التوافق بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة .

يبلغ حجم الاقتصاد المصري المتوقع نحو ٨،٢ تريليون دولار أمريكي أي أنه تجاوز روسيا واليابان وألمانيا . استهدفت مصر إنعاش اقتصادها في السنوات القليلة الماضية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يعتمد على ضبط الموازنة والحد من الدعم .

صرح البنك الدولي بأن سياسات الإصلاح سوف تؤثر على معدل النمو المتوقع أن يبلغ نحو ٥,٦% خلال عام ٢٠١٩ والذي تأثر بدوره بمعدلات الاستهلاك وزيادة الاستثمار في مصر . أما بالنسبة لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، توقع البنك الدولي أن ينمو بنحو ١،٩% .

كما صرح البنك الدولي بأن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لمصر بلغ ٤،٢% خلال عام ٢٠١٧ وأن حجم الاقتصاد بلغ ٢١٠،٦ مليار دولار أمريكي خلال ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يتجاوز ٣٠٠ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ .

وبحلول عام ٢٠٢٠ ، من المتوقع أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم إلا أن معدل نمو الاقتصاد الصيني قد ينخفض بنحو ٥% بحلول عام ٢٠٣٠ فيحقق نحو ٦٤,٢ تريليون دولار أمريكي . وتحتل الهند المركز الثاني حيث أنه من المتوقع نمو اقتصادها بنحو ٧،٨% خلال ٢٠٢٠ ثم يحقق ٤٦،٣ تريليون دولار بحلول ٢٠٣٠ . وتأتى الولايات المتحدة في المركز الثالث باقتصاد تتجاوز قيمته أكثر من ٣١ تريليون دولار خلال عام ٢٠٣٠ .

على الرغم من أن توقعات البنك الدولي لمعدل نمو الاقتصاد العالمي أشارت إلى انخفاض بنحو ٢،٩% إلا أنها تشير إلى أن خطوات مصر نحو إنعاش اقتصادها ستكون واضحة خلال الأعوام العشرة القادمة .

ومع ذلك فقد أكد تقرير بنك ستاندرد شارترد أنه من الصعب على الاقتصادات إجراء الإصلاح وتحفيز الإنتاجية نتيجة نهاية فترة التيسير الكمي ، حيث يقوم البنك المركزي بشراء كمية من السندات الحكومية أو الأصول المالية بهدف تحفيز الاقتصاد وزيادة السيولة .

ترجمة : عماد المعناوي – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

مصر تحتفظ بسعر الدولار الجمركي عند ١٦ جنيهاً للسلع الأساسية

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

صرحت وزارة المالية بأن مصر ستحافظ على سعر الدولار الجمركي الحالي للسلع الأساسية عند ١٦ جنيهاً مصرياً حتى نهاية يناير ، في الوقت نفسه سيتم رفع سعر الدولار الجمركي للسلع غير الأساسية والسلع الترفيهية إلى ١٧,٩ جنيه مصري .

صرحت وزارة المالية في بيان رسمي بأن سعر الدولار الجمركي للسلع الأساسية سيظل دون تغيير . إلا أنه سوف يتم تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة التي تم إقرارها في ديسمبر لتسري حتى نهاية شهر يناير . رفعت مصر الرسوم الجمركية على مئات السلع في ديسمبر لتشجيع الإنتاج المحلي والحد من عجز الميزان التجاري .

وفقاً لتصريحات وزارة المالية الشهر الماضي ، سيؤدي رفع سعر الدولار الجمركي إلى زيادة عائدات ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢,٥ مليار جنيه مما سيؤدي بدوره إلى زيادة إيرادات الجمارك بنحو ٦ مليار جنيه .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

الاقتصاد المصري ينمو بنحو ٦% في ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

صرحت مديرة القطاع المالي بمؤسسة (Beltone) للخدمات المالية بأنه وفقاً لدراساتهم سيحقق الاقتصاد المصري نمواً بنحو ٦% خلال عام ٢٠١٩ . وذكرت الخبيرة أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) جيد وأن أسعار الفائدة من المتوقع أن تنخفض .

كما صرحت بأن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستتراوح بين ٦ مليار و٧ مليار دولار خلال ٢٠١٩ . وأضافت أنه من المقرر أن ينخفض معدل التضخم ببطء . وأكدت أن مشروعات البنية التحتية تعد المحرك الرئيسي للنمو في الوقت الحالي .

في ديسمبر ، وضعت فاينانشال تايمز مصر في المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وتأتي إثيوبيا في المرتبة الثانية باستثمارات تبلغ ٣,٥ مليار دولار تليها الكونغو باستثمارات تبلغ ١,٩ مليار دولار ثم السودان باستثمارات تبلغ ١,٦ مليار دولار .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

النتائج الإيجابية للمعرض الإفريقي الأول للتجارة البينية

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

قامت مصر مؤخرا باستضافة المعرض الإفريقي للتجارة البينية في دورته الأولى تحت رعاية رئيس الجمهورية ووزارة التجارة والصناعة وقام البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي بتنظيمه . واستضاف المعرض نحو ١٠٦٣ شركة أفريقية منها ٣٠٠ شركة مصرية وشارك فيه ٣٤ دولة منها ٥ دول من خارج أفريقيا هي روسيا والصين والسعودية والإمارات والصين .

وتم إبرام العديد من الصفقات التجارية خلال المعرض فتجاوزت قيمتها مستهدف الـ٢٥ مليار دولار حيث بلغت ٢٧ مليار دولار . وتعليقًا على حجم الصفقات المبرمة التي فاقت التوقعات ، صرح رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بأنه مؤشر إيجابي لما يمكن أن تحققه اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في مجال التجارة البينية .

نجح البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في تسهيل إبرام الصفقات التجارية من خلال الجمع بين المشترين والبائعين تحت سقف واحد في المعرض الإفريقي للتجارة البينية وهو الأول من نوعه في إفريقيا . ومن الجدير بالذكر أن المعرض ركز على عدد كبير من القطاعات تشمل المنتجات الزراعية ومواد البناء والسياحة والمنتجات الطبية والدوائية والصناعات الثقيلة والطاقة والمنسوجات والملابس والصناعات الهندسية .

وعلى هامش فاعليات المعرض تم استضافة مؤتمر "تحسين البيئة من أجل تعزيز تمويل التجارة بين الدول الأفريقية" . كما ساهم المعرض الإفريقي للتجارة البينية على تقريب وجهات النظر بين الممارسين لتبادل الإبداع الإفريقي في قمة (CAX) .

صرح رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بأن المعرض يعد فرصة إستراتيجية لتعزيز وتنمية التجارة البينية في إفريقيا بهدف زيادة معدلات التبادل التجاري وإتاحة المجال أمام تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والأسواق المحلية مع صانعي القرار ، إلى جانب التوصل إلى حلول للتحديات التي تواجهها القارة في هذا الشأن مما يساهم في تفعيل جهود إنشاء سوق التجارة الحرة من خلال تعميق التعاون والاندماج بين جميع الدول الإفريقية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

مصر تتلقى الشريحة الخامسة من برنامج تمويل صندوق النقد الدولي

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

تستعد مصر لتلقي الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي التي تبلغ قيمتها ٢ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠١٩ بحيث يبلغ الإجمالي ١٠ مليار دولار من قيمة القرض الذي يبلغ ١٢ مليار دولار . وأشاد الصندوق بالنجاح الذي حققته الحكومة المصرية في تنفيذ الإصلاحات المقررة وفقا للبرنامج المحدد مع الصندوق منذ عام ٢٠١٦ . وفي إطار ذلك البرنامج قامت الحكومة برفع الدعم عن أسعار الوقود تدريجيا لتتلاءم مع أسعار السوق العالمي للطاقة .

كما أشاد خبراء صندوق النقد الدولي بمزايا الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المصرية خلال العامين الماضيين حيث قامت بعثة من خبراء الصندوق بزيارة مصر في أكتوبر ٢٠١٨ وصرحت بأن الاقتصاد المصري يواصل أداءه المتميز مما يدل على حرص الحكومة المصرية على تنفيذ الإجراءات التقشفية التي أدت إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ٥,٣% وانخفاض عجز الحساب الجاري وتراجع معدل البطالة إلى أقل من ١٠% .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

تنفيذ ١٢ مشروعا لتكنولوجيا المعلومات بقيمة ١،٣ مليار جنيه مصري

التاريخ : ٢٠١٩/١/٦

ارتفع معدل الناتج الإجمالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بنحو ١٤% فبلغت قيمته ٨٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ مقابل ٧٠ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

صرح المركز الإعلامي بالحكومة المصرية مؤخرا بأن الحكومة المصرية قامت بتنفيذ ١٢ مشروعًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة إجمالية بلغت ١,٣ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨ .

كما تم إنشاء ٩٩٩ شركة جديدة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ برأسمال مشترك يصل إلى ٩٧٦ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات ٣،٢٥ مليار دولار .

ارتفعت استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو ٣٨% فبلغت قيمتها ٢١،٨ مليار دولار مقابل ١٥،٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

ترجمة : عماد المعناوي – مراجعة : زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

Bloomberg

تأثير تراجع أسعار النفط العالمية على مصر

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

يعد تراجع أسعار النفط العالمية خبر جيد لموازنة بلد مستورد للنفط مثل مصر إلا أن تقرير مصرف "شعاع للاستثمار" الذي صدر مؤخرا حذر من أن النفط شأنه كشأن أي سلعة أخرى يتحدد سعرها بعوامل سياسية واقتصادية . كشف التقرير عن أن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وافقت على خفض إنتاج النفط بنحو ١,٢ مليون برميل يوميا مما قد يؤثر على الأسعار .

كما كشف التقرير عن أن مثل هذه العوامل تهدد خطة مصر لخفض عجز ميزانيتها وتحقيق فائض أولي خاصة مع موقف الحكومة تجاه آليات التحوط ضد تذبذب أسعار النفط . نقلت تقارير إعلامية عن مصادر حكومية في أوائل أكتوبر الماضي أن الحكومة تعد لوائح لتطبيق آليات التحوط ضد مخاطر التقلبات في أسعار السلع الأساسية والنفط . إلا أن تراجع أسعار النفط أدى إلى قيام الحكومة بتأجيل خططها .

وصرح العضو المنتدب لمجموعة (Multiples Investment) بأن التقلبات في أسعار النفط العالمية ترتبط بعوامل العرض وليس الطلب . وأضاف أن الطلب على النفط مرتبط بالنمو العالمي ومؤشرات الإنتاج الصناعي في الصين وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الأمريكية وتوقعات صندوق النقد الدولي (IMF) مما يشير إلى تباطؤ في معدلات النمو العالمية .

إن العوامل المتعلقة بالعرض تتذبذب بشدة مما يجعل من الصعب الحصول على توقعات بشأنها فعلى سبيل المثال تعاني أوبك من مشكلات هائلة مما دفع قطر إلى الانسحاب ، كما لم تعد أوبك تسيطر على أكثر من ثلث إنتاج العالم من النفط .

تعد المملكة العربية السعودية صانع القرار الرئيسي في أوبك ، في الوقت نفسه تضغط الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية لخفض أسعار النفط في محاولة من الرئيس الأمريكي لإظهار مدى استفادة الاقتصاد الأمريكي من سياساته الداعمة للمملكة .

وتشير تقديرات مصر إلى أن أسعار النفط في السوق العالمية ستبلغ ٦٧ دولارا للبرميل خلال العام الحالي . ووفقا للبيان المالي لميزانية ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، فإن زيادة دولار واحد في سعر برميل النفط تعني زيادة في عجز الموازنة بنحو ٤ مليار جنيه .

وصرح مصرف "شعاع للاستثمار" في بيان موجه إلى العملاء في منتصف نوفمبر ٢٠١٨ بأن التداعيات السلبية لأي ارتفاع في أسعار النفط على الميزانية تعني أن أي انخفاض سيكون له نتائج إيجابية . فإذا استقرت أسعار النفط عند مستوى منخفض ، فسيكون من الممكن أن تحقق الحكومة هدفها المتمثل في وضع حد لعجز الموازنة عند ٨,٦% مع تحقيق فائض أولي يبلغ ٢% . ويعزى هذا إلى خفض الدعم على المنتجات النفطية وتراجع إنفاق العملات الأجنبية على استيراد المنتجات النفطية .

إذا قامت الحكومة بالمزيد من تحرير أسعار الوقود ، سينخفض تأثير التقلبات في أسعار النفط على الموازنة لأن الأسعار المحلية ستكون أكثر ارتباطا بالأسعار الدولية .

صرح العضو المنتدب لمجموعة (Multiples Investment) بأن التوقعات الخاصة بقيام آليات التسعير برفع بعض الأعباء عن كاهل الحكومة أمرا مبالغ فيه موضحا أن الشركات العامة والهيئات التابعة للدولة مثل الهيئة الهندسية وجهاز الخدمة الوطنية تستهلك الوقود أيضا . ولن يؤدي تعويم أسعار الوقود سواء للأفراد أو الشركات الخاصة إلى إنهاء إنفاق الدولة على استيراد الوقود .

كما يشير تقرير مصرف "شعاع للاستثمار" إلى التحديات الأخرى التي تواجه الموازنة بخلاف زيادة أسعار النفط مثل ارتفاع مدفوعات الفائدة الأجنبية واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة . بلغت مصاريف الفوائد الأجنبية ١٠% من مجموع النفقات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ . ووفقا للتقرير أدت الديون الخارجية المتزايدة إلى أن تصبح موازنة مصر رهن تقلبات العملة مما يزيد من تكلفة اقتراض مصر من الأسواق الدولية .

افترضت موازنة العام المالي الحالي أن ينخفض متوسط العائد على سندات الخزانة من ١٨,٨% إلى ١٤,٧% مما يعني أن مدفوعات الفائدة ستتجاوز ٥٩١ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤١ مليار جنيه المستهدفة . قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الأخير في أواخر عام ٢٠١٨ أن تظل أسعار الفائدة للمرة السادسة عند مستواها الحالي الذي يبلغ ١٦,٧٥% و١٧,٧٥% للودائع والإقراض على التوالي .

ترجمة : مارينا قديس – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

Bloomberg

رفع أسعار بنزين ٩٥ في مارس ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

صرح مصدر مسئول بأن مصر تعتزم زيادة سعر بنزين ٩٥ في مارس ٢٠١٩ . وأضاف أن تلك الدرجة من البنزين لم تعد مدعومة موضحا أن هناك خططا لوضع آليات بخصوص الدرجات الأخرى في يونيو ٢٠١٩ وذلك بعد إلغاء الدعم وسيبدأ التطبيق في سبتمبر .

وأشار المسئول إلى تأخر استلام الدفعة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي الذي يبلغ ١٢ مليار دولار لمدة شهر ، ويعزى هذا التأخير إلى المحادثات حول بعض عناصر البرنامج الاقتصادي للحكومة .

أصر صندوق النقد الدولي على وضع موعد للإعلان عن آلية تسعير الوقود باعتبارها أحد القضايا الرئيسية التي تم مناقشتها حيث يتم ربط أسعار الوقود المحلية بالأسعار الدولية لخفض التكاليف .

وطبقا للجدول الزمني ، كان من المقرر أن تحصل مصر على الشريحة الخامسة من القرض في ديسمبر ٢٠١٨ بقيمة ٢ مليار دولار عقب قيام الصندوق بمراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر . وبعد استلام الدفعة الخامسة ، سيصل إجمالي الدفعات المستلمة في إطار البرنامج إلى نحو ١٠ مليار دولار .

ترجمة : عماد المعناوي – مراجعة : زينب حنفي

المصدر : المؤسسة الإعلامية الأمريكية Bloomberg

العنوان : www.bloomberg.com

القسم الثاني

إطلالة على الاقتصاد العالمي

١ – الاقتصاد الأوروبي:

English.news.cn 新华网 NEWS

تراجع الفائض التجاري في إيطاليا

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

انخفضت قيمة الفائض التجاري لإيطاليا حيث استمر تباطؤ الصادرات الإيطالية الذي بدأ في العام الماضي . ووفقا للبيانات التي أصدرها المعهد الايطالي للإحصاء تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات في الأشهر العشرة الأولى من العام بنحو ٣٢،٣ مليار يورو أي ما يعادل ٣٦،٧ مليار دولار أمريكي أي أقل من نفس الفترة بالعام الماضي بنحو ٥،٦ مليار يورو .

وبلغ الفائض التجاري في شهر أكتوبر فقط ٣،٨ مليار يورو أي ما يعادل ٤،٣ مليار دولار أمريكي . من حيث القيمة ، تعتبر إيطاليا ثاني أكبر دولة مصدرة للاتحاد الأوروبي – بعد ألمانيا – مما يعني أن اقتصادها يعتمد بشكل خاص على السلع والخدمات التي تقوم بتصديرها .

وبلغ إجمالي الصادرات في أكتوبر ٢٠١٨ نحو ٤٣،٧ مليار يورو (ما يعادل ٤٩،٧ مليار دولار أمريكي) بزيادة بنحو ٩،٦% عن أكتوبر ٢٠١٧ بينما ارتفعت الواردات بنحو ١٤،٢% فبلغت قيمتها ٣٩،٩ مليار يورو (ما يعادل ٤٥،٦ مليار دولار أمريكي) .

تراجعت التجارة مع روسيا وتركيا بشكل كبير بسبب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تلك الدول . إلا أن التجارة مع الولايات المتحدة ارتفعت بنحو ٢٢% مقارنة بعام ٢٠١٧ . كما زادت التجارة مع ألمانيا والصين والدول المنتجة للبترول مما أدى إلى تحقيق التوازن .

وفي المقابل أدى ارتفاع الواردات الايطالية من الصين والدول المنتجة للنفط والولايات المتحدة بنحو ٢٥% و٣٤% و١٦% على التوالي إلى سد فجوة الصادرات . ويعد الفائض التجاري الأصغر على الرغم من ضعف عملة اليورو نسبيا إذ أدى ضعف العملة إلى انخفاض تكلفة الصادرات وارتفاع تكلفة الواردات ونمو الناتج المحلى الإجمالي بأقل من ١% خلال الـ١٢ شهر الأخيرة .

ويرى كبير الاقتصاديين في شركة (Prometeia) الاستشارية أن تراجع الفائض التجاري الإيطالي هو جزء من اتجاه دولي وأنه يؤثر على جميع الدول في أنحاء أوروبا حتى في ألمانيا . وصرح بأن ارتفاع الواردات يعزى إلى زيادة استخدام البترول وزيادة عمليات شراء السيارات المصنوعة في الخارج ، فقد خسرت فيات–كرايسلر التي تعد شركة السيارات المحلية الوحيدة في إيطاليا حصتها في السوق في بلدها الأم .

ترجمة: عماد المعناوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

LE FIGARO.fr

تقييم اقتصاد فرنسا خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢

أسفرت إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) عن تراجع معدل النمو الاقتصادي في فرنسا إلى ١,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٣% خلال عام ٢٠١٧ ، و١,٧% في توقعات الحكومة الفرنسية السابقة . وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠,٢% خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٨ ، و٠,٣% خلال الربع الثالث ثم انخفض إلى ٠,٢% خلال الربع الأخير .

أشارت إحصائيات (Insee) إلى استمرار ارتفاع معدل البطالة عن المستهدف الذي حددته وزارة العمل بنحو ٧% بحلول عام ٢٠٢٢ ، حيث بلغ ٩,١% خلال عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يبلغ ٩% خلال عام ٢٠١٩ . كما أشارت إلى ارتفاع القدرة الشرائية للقطاع العائلي بنحو ١,٤% خلال عام ٢٠١٨ وهو نفس المعدل المسجل خلال عام ٢٠١٧ .

وفقا لإحصائيات (Insee) ، ارتفع الدين العام إلى ٢٣٢٢,٣ مليار يورو خلال عام ٢٠١٨ أي ما يعادل ٩٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل ٢٢٥٧,٨ مليار يورو خلال عام ٢٠١٧ أي ما يعادل ٩٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي .

أثار ارتفاع الدين العام في فرنسا مخاوف الخبراء حيث اقترب من ١٠٠% مما يضع فرنسا في قائمة أسوأ الدول الأوروبية قدرة على احتواء الدين العام مثل البرتغال واليونان والدانمارك وبلجيكا واستونيا وجمهورية التشيك التي سجلت ديون تتجاوز ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي .

وفي المقابل ظل معدل العجز العام في حدود المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي لدول منطقة اليورو حيث بلغ ٢,٧% خلال عام ٢٠١٨ . وأشادت المفوضية الأوروبية بالجهود التي بذلتها فرنسا خلال العقد الأخير لخفض معدل العجز العام من ٧,٢% خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٥% في ٢٠١٢ ، ثم ٣,٦% في ٢٠١٥ ، و٢,٧% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ .

ومن ناحية أخرى ارتفعت واردات فرنسا بنحو ٤,٣ مليار يورو خلال الفترة من الربع الأخير من عام ٢٠١٧ إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٨ ، بينما ارتفعت الصادرات بنحو ٢,٧ مليار يورو خلال نفس الفترة . وتراجع العجز التجاري للسلع إلى ٤,١ مليار يورو في أكتوبر ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع صادرات السلع الزراعية والغذائية والمنتجات الكيماوية والأدوية .

أسفرت الإحصائيات عن ارتفاع عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال عام ٢٠١٨ بنحو ١٧,٣% مقارنة بعام ٢٠١٧ تركز معظمها في قطاع النقل والتخزين ، بالإضافة إلى تراجع حالات إفلاس الشركات بشكل ملحوظ . إلا أن مؤشر الثقة في مناخ الأعمال تراجع خلال عام ٢٠١٨ حيث سجل ١١١ نقطة في بداية العام ثم انخفض إلى ١٠٤ نقطة في نوفمبر ثم ١٠٢ نقطة في ديسمبر . كما تراجع مؤشر ثقة القطاع العائلي من ١٠٤ نقطة في يناير ٢٠١٨ إلى ٩٢ نقطة في أواخر العام نتيجة أزمة "السترات الصفراء" .

يتوقع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) ارتفاع معدل النمو في فرنسا إلى ٢% وتراجع معدل البطالة إلى ٩% خلال عام ٢٠١٩ ، بينما يتوقع البنك المركزي الفرنسي أن يبلغ معدل النمو ١,٥% وأن يتراجع معدل البطالة إلى ٨,٩% خلال نفس العام . وأشار خبراء الاقتصاد إلى أهم المخاطر التي تؤثر سلبا على توقعاتهم وتتمثل في تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) ، والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ، وارتفاع أسعار البترول العالمية ، بالإضافة إلى أزمة "السترات الصفراء" .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

LesEchos.fr

تراجع توقعات النمو الاقتصادي في أسبانيا خلال عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٠

قامت الحكومة الأسبانية مؤخرا بخفض توقعات معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٢% خلال عام ٢٠١٩ بتراجع طفيف عن التوقعات السابقة التي بلغت ٢,٣% . وفي عام ٢٠١٨ ارتفع معدل النمو في أسبانيا بنحو ٢,٥% . ومن الجدير بالذكر أن أسبانيا حققت معدل نمو يزيد على ٣% سنويا خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧ وذلك عقب اجتياز الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على أسبانيا منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٣ .

تستهدف الحكومة الأسبانية خفض معدل العجز العام ليبلغ نحو ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩ أي أقل بنحو نصف نقطة مقارنة بعام ٢٠١٨ وهو ما يتطلب انخفاض ملحوظ في معدل الإنفاق العام . وأشار الخبراء إلى أن وضع سياسة مالية أكثر تقشفا لتحقيق معدل العجز المستهدف سيؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف .

وفي عام ٢٠١٨ بلغ معدل العجز العام نحو ٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ديسمبر ٢٠١٨ توقع البنك المركزي الأسباني أن يبلغ ٢,٤% خلال عام ٢٠١٩ . كما توقع ارتفاع معدل البطالة إلى ١٤% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ١٣,٨% خلال عام ٢٠١٨ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية

العنوان : www.lesechos.fr

تراجع معدل النمو الاقتصادي في ألمانيا خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٥

أشارت إحصائيات مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني (Destatis) إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى ١,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٧ نتيجة التباطؤ الملحوظ في أداء قطاع الصناعة خاصة في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ .

انكمش الاقتصاد الألماني خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨ للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام ٢٠١٥ مما أثار المخاوف بشأن أقوى اقتصاد في أوروبا . فقد كشف تقرير (Destatis) عن أن معدل نمو الاقتصاد الألماني تراجع إلى ٠,٢% في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ مقابل ٠,٥% في الربع الثاني ، و٠,٤% في الربع الأول . ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض صادرات السلع والخدمات بنحو ٠,٩% وارتفاع الواردات بنحو ١,٣% .

وأوصى تقرير (Destatis) بأنه ينبغي على الحكومة الألمانية العمل على دعم النمو الاقتصادي من خلال تخفيف العبء الضريبي عن المؤسسات وزيادة حجم الاستثمارات العامة . بينما أكد خبراء الاقتصاد أن ألمانيا لن تعاني من ركود اقتصادي بفضل قوة صادراتها وانتعاش الطلب المحلي وارتفاع الأجور وتراجع البطالة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية شهرية – العنوان : www.capital.fr

---

إيطاليا تعتمد موازنة عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

قام مجلس النواب في إيطاليا بالتصديق على موازنة عام ٢٠١٩ في ظل توتر العلاقات بين الحكومة الإيطالية والمفوضية الأوروبية وضغوط الأسواق المالية . وتنص الموازنة على أن يبلغ معدل العجز العام ٢,٠٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,٤% في مشروع الموازنة السابقة . كما تراجعت توقعات معدل النمو الاقتصادي إلى ١% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ١,٥% في التوقعات السابقة .

تستهدف الحكومة الإيطالية الحد من ارتفاع معدل الدين العام الذي تجاوز ١٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي تجنبا لعقوبات الإتحاد الأوروبي الصارمة . ومن الجدير بالذكر أن الخلاف بين المفوضية الأوروبية والحكومة الإيطالية يعزى إلى قيامها بتقديم مشروع موازنة ينص على معدل عجز يبلغ ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تعهدت الحكومة السابقة بخفضه إلى ٠,٨% . وينص الاتفاق الذي توصلت إليه إيطاليا مع بروكسل في ديسمبر ٢٠١٨ على توفير نحو ٥ مليار يورو مقارنة بمشروع الموازنة السابقة .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية – العنوان : www.lefigaro.fr

REUTERS

المفوضية الأوروبية تقترح إلغاء التعريفة الجمركية على السلع الصناعية الأمريكية

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٨

اقترحت المفوضية الأوروبية إلغاء التعريفة الجمركية على السلع الصناعية الأمريكية في محادثات التجارة المستقبلية ، إلا أن الاقتراح سيحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

وفقا للبيان الصحفي الذي أصدرته المفوضية الأوروبية ، تعد الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية كما إنها ثاني أكبر مصدر للسلع الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي . بلغت قيمة تجارة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من السلع ٦٣٣ مليار يورو (نحو ٧٢٢ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٧ ، منها ٥٩٨ مليار يورو من السلع الصناعية .

يتمتع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتعريفات منخفضة على السلع الصناعية . وجاء في البيان الصحفي أن متوسط الرسوم الجمركية على المنتجات غير الزراعية في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تبلغ ٤,٢% و٣,١% على التوالي .

كما جاء في البيان الصحفي أن إلغاء التعريفة الجمركية على السلع الصناعية سيكون له أثر هام على الشركات والمستهلكين على جانبي المحيط الأطلنطي . حيث كشف مسح داخلي أجرته المفوضية الأوروبية أنه في حالة وصول التعريفة الجمركية على السلع الصناعية إلى الصفر ، ستزداد صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة من السلع بنحو ١٠% ، كما ستزيد صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي بنحو ١٣% .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية – العنوان : www.reuters.com

---

LesEchos.fr

تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٢

شهدت منطقة اليورو تراجعا في الإنتاج الصناعي بنحو ١,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ حيث تراجع إنتاج كافة القطاعات الصناعية مثل السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة والطاقة بنحو ٢,٣% ، و١,٧% ، و١,٢% ، و١% على التوالي .

وبالنسبة للدول الأعضاء في منطقة اليورو ، شهدت أيرلندا والبرتغال وألمانيا وفرنسا تراجعا ملحوظا في الإنتاج الصناعي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ بنحو ٧,٥% ، و٢,٥% ، و١,٩% ، و١,٣% على التوالي . وصرح خبراء الاقتصاد بأن تلك المؤشرات غير مبشرة لانتعاش النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال الشهور القادمة وذلك عقب تراجع معدل النمو بنحو ٠,٢% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية – العنوان : www.lesechos.fr

FORTUNE TÜRKİYE

تركيا تستهدف زيادة صادراتها من الكيماويات خلال عام ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/١/١

صرح رئيس اتحاد مصدري الكيماويات ومشتقاتها في إسطنبول بأنه من المستهدف زيادة قيمة صادرات قطاع الكيماويات إلى ١٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ . وأضاف أنه على الرغم من تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ وما ترتب عليه من رفع معدلات الفائدة وارتفاع معدل التضخم واضطراب القطاع المالي ، إلا أن قطاع الكيماويات واصل أداءه الجيد خلال العام الماضي .

واحتلت صادرات قطاع الكيماويات ومشتقاتها المرتبة الثانية في قائمة صادرات تركيا حيث بلغت قيمتها ١٥,٩٣٥ مليار دولار خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ بزيادة ٨,١١% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ . وبلغ حجم صادرات القطاع نحو ١٧,٦٠١ مليون طن خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ بزيادة ٤,٢٧% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ .

وفقا لبيانات اتحاد مصدري الكيماويات ومشتقاتها في إسطنبول ، احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للكيماويات من تركيا خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ تليها مصر والعراق وإسبانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وإنجلترا واليونان وهولندا وإيران على التوالي .

وعلى المستوى الجغرافي ، احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة وارداته من المنتجات الكيماوية التركية نحو ٦,١٦ مليار دولار خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ بزيادة ١٧,٤٣% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧ ، تليه منطقة شرق ووسط آسيا بقيمة ٢,٨١ مليار دولار بتراجع ١٥,٨٥% ، ثم دول أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقيمة ٢,١ مليار دولار بزيادة ٦,٩٥% ، ثم منطقة شمال إفريقيا بقيمة ١,٥٤ مليار دولار بزيادة ٢٥,٧٨% .

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الكيماويات في تركيا يضم ١٦ قطاعا فرعيا يتصدرهم من حيث قيمة الصادرات كل من قطاع البلاستيك ومشتقاته ، والوقود والزيوت المعدنية ، والكيماويات العضوية ، والكاوتشوك ومشتقاته ، وزيوت التجميل والصابون بقيمة ٥,٤١٥ مليار دولار ، و٢,٩٢٨ مليار دولار ، و١,٦٥٧ مليار دولار، و١,٢٦٢ مليار دولار ، و١,٠٤٤ مليار دولار على التوالي خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان : www.fortuneturkey.com

تركيا تحقق صادرات قياسية خلال عام ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

صرح وزير التجارة مؤخرا بأن تركيا حققت صادرات قياسية خلال عام ٢٠١٨ إذ بلغت قيمتها ١٦٨,١ مليار دولار بزيادة ٧,١% مقارنة بعام ٢٠١٧ ، كما بلغت قيمة الواردات ٢٢٣,١ مليار دولار بتراجع ٤,٦% ، ومن ثم بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات ٧٥,٣% خلال عام ٢٠١٨ بزيادة ٨,٢% مقارنة بعام ٢٠١٧ .

وأضاف أن شهر أكتوبر الماضي سجل أفضل أداء خلال عام ٢٠١٨ ، إذ بلغت قيمة الصادرات ١٥,٧٣٢ مليار دولار بزيادة ١٣,١% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٧ ، بينما بلغت قيمة الواردات ١٦,٢٦١ مليار دولار بتراجع ٢٣,٥% مما أدى إلى ارتفاع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى ٩٦,٧% .

وأشار وزير التجارة إلى أن ألمانيا احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة من تركيا خلال عام ٢٠١٨ تليها إنجلترا وإيطاليا . وبلغت قيمة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ٨٤,١ مليار دولار بزيادة ١٣,٧% مقارنة بعام ٢٠١٧ ، بينما ارتفعت قيمة صادراتها إلى دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والمكسيك والهند بنحو ٢٤% ، و٣٥,٦% ، و٣٦% ، و٤٨% على التوالي .

واحتلت المركبات والجرارات والدراجات الهوائية والنارية المرتبة الأولى في قائمة الصادرات التركية خلال عام ٢٠١٨ بقيمة ٢٦,٧٦٠ مليار دولار ، تليها الغلايات والماكينات والآلات بقيمة ١٥,٨٣٣ مليار دولار، ثم الحديد والصلب بقيمة ١١,٥٨٥ مليار دولار . بينما احتل الوقود والزيوت المعدنية المرتبة الأولى في قائمة الواردات التركية خلال عام ٢٠١٨ بقيمة ٤٢,٠٢٤ مليار دولار .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

REUTERS

تركيا تضاعف حجم التجارة مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار

التاريخ: ٢٠١٩/١/١٢

تتوقع تركيا مضاعفة حجم التجارة مع العراق إلى ٢٠ مليار دولار أمريكى خلال عام ٢٠١٩ بعد الزيارة التاريخية للرئيس العراقى إلى تركيا . وصرح السفير التركي لدى العراق للصحفيين فى بغداد مؤخرا بأن بلاده تستهدف أن يبلغ حجم التجارة بين البلدين ٢٠ مليار دولار كمرحلة أولى إذا تم إزالة بعض العقبات .

كما صرح بأن الرسوم المزدوجة التي يتم فرضها على السلع القادمة من تركيا إلى العراق عبر إقليم كردستان تعد أكبر العقبات حيث يتعين علي الشاحنات دفع رسوم جمركية عند المعابر الحدودية بين تركيا وإقليم كردستان ثم في نقاط التفتيش بين البلدين . وأشار إلى أن ثمة وعد بإزالة هذه العقبات .

وصرحت وزارة التجارة التركية بأن حجم التجارة مع العراق ارتفع إلى نحو ١٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧ مقابل ٨٧٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ عندما اندلعت الحرب العراقية حيث احتل العراق المركز الرابع بين أسواق التصدير التركية .

وصرح السفير التركي بأن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران فتحت الأبواب أمام السلع التركية للسيطرة على السوق العراقية لتحل محل السلع الإيرانية مما يعد فرصة حقيقية للشركات التركية . وأضاف أن العراق سيجد صعوبة في الاعتماد على التجارة مع ايران على الرغم من العلاقات الثنائية الوثيقة بسبب العقوبات .

أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على صناعة النفط فى إيران بالإضافة إلى قطاعي الصناعة المصرفية والنقل في أواخر العام الماضي . حيث انسحبت واشنطن من الاتفاقية النووية الإيرانية لعام ٢٠١٥ في شهر مايو ٢٠١٨ وأعادت فرض العقوبات على إيران مستهدفة قطاعات الشحن والخدمات المالية والطاقة لديها .

وجاء فى بيان أصدره مكتب الرئاسة أن رئيسي الدولتين اتفقا على توسيع آفاق التعاون وتبادل وجهات النظر بشأن التطورات في المنطقة . وصرح أردوغان في مؤتمر صحفي مشترك بأن تركيا تسعى لتطوير التعاون مع العراق في مجالات الأمن والطاقة والاستثمار والبناء .

ترجمة: عماد المعناوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة أنباء رويترز العالمية

العنوان : www.reuters.com

٢ – اقتصاد الأمريكتين:

LesEchos.fr

تراجع توقعات النمو في أمريكا اللاتينية خلال عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/٨

قامت اللجنة الاقتصادية لشئون أمريكا اللاتينية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي من ١,٨% إلى ١,٧% خلال عام ٢٠١٩ نتيجة تذبذب أسعار المواد الأولية التي تقوم دول أمريكا اللاتينية بتصديرها حيث تراجعت بنحو ٧% خلال عام ٢٠١٨ . وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول بنحو ٢٨% خلال عام ٢٠١٨ إلا أنه من المتوقع انخفاضها خلال عام ٢٠١٩ . كما تأثرت دول أمريكا اللاتينية سلبا بتداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة .

ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في فنزويلا بنحو ١٦,٥% خلال عام ٢٠١٩ ، مقابل تراجعه بنحو ١٣% و١٥% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . كما تراجع معدل النمو في الأرجنتين بنحو ٢,٦% خلال عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يتراجع بنحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٩ .

سجلت نيكاراجوا ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو فبلغ ٤,٩% خلال عام ٢٠١٧ ، إلا أنها شهدت أزمة سياسية أدت إلى تراجع معدل النمو إلى ٤,١% خلال عام ٢٠١٨ ، ومن المتوقع أن يتراجع إلى ٢% خلال عام ٢٠١٩ .

تجاوزت البرازيل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها فسجلت نموا بنحو ١,٣% خلال عام ٢٠١٨ ، ومن المتوقع أن يرتفع بنحو ٢% خلال عام ٢٠١٩ .

كما نجحت المكسيك في مواجهة تهديدات الرئيس الأمريكي فسجلت نموا بنحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٢,١% خلال عام ٢٠١٧ ، ومن المتوقع أن يبلغ ٢,١% خلال عام ٢٠١٩ .

وتصدرت جمهورية الدومينيكان دول أمريكا اللاتينية حيث سجلت أعلى معدل نمو اقتصادي بنحو ٦,٣% خلال عام ٢٠١٨ تليها بوليفيا بنحو ٤,٤% .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة اقتصادية فرنسية يومية

العنوان : www.lesechos.fr

English.news.cn 新华网 NEWS

الاقتصاد الأمريكي يتراجع خلال ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

صرح خبراء اقتصاديون بأنه بعد عام من التحسن سوف تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات في عام ٢٠١٩ بسبب تدهور النمو العالمي والعديد من مخاطر الركود الاقتصادي .

ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة بنحو ٢،٧% وأن يبلغ معدل البطالة ٣،٢% أي أقل معدلاته خلال ٦٥ عاما مما يسبب ارتفاعا في الأجور بنحو ٣،٥% .

ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم تدريجيا بنحو ٢،٢% مصحوبا بارتفاع أسعار الفائدة . وصرح الخبراء بأن سوق العقارات لم يعد مضطربا حيث أن مبيعات العقارات قد وصلت إلى ذروتها ومن المتوقع أن تتراجع أسعار المنازل .

وقد شاركت مؤسسات مشهورة في الحد من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي على نطاق واسع . وأشار مسئول إلى أن الناتج المحلى الإجمالي سينخفض إلى أقل من ٢% في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ بالإضافة إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتلاشى تأثيرات الضرائب على الشركات .

وسيظل معدل النمو بطيئا خلال عام ٢٠١٩ لينخفض من ٣،٥% إلى ١،٧٥% حسب تقديرات أواخر عام ٢٠١٨ . وشهدت الولايات المتحدة توسعا اقتصاديا بنحو ٢،٥% في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ مقابل ٣،٥% في الربع الثالث . وسوف يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي نحو ٢،٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ مقابل ٢،٢% في الربع الثاني ونحو ١،٨% في الربع الثالث ونحو ١،٦% في الربع الأخير .

وقد صرحت وزارة التجارة مؤخرا بأن الناتج المحلى الإجمالي بالولايات المتحدة ارتفع بنحو ٣،٢% على أساس سنوي وبنحو ٤،٢% في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ . وتوقع بنك الاحتياطي الفيدرالي نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو ٣% خلال عام ٢٠١٨ . وقام البنك المركزي بتخفيض توقعات النمو لعام ٢٠١٩ من ٢،٥% إلى ٢،٣% .

وفى أوائل عام ٢٠١٦ شهد الاقتصاد الأمريكي بوادر توسع وأدت سياسة التخفيضات الضريبية وإلغاء القيود في هذا الوقت إلى تعزيز سوق الأسهم مما أدى إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي .

وقد شهدت الولايات المتحدة إصلاحا ضريبيا في ديسمبر ٢٠١٧ لم يسبق له مثيل منذ ثلاثة عقود وانخفض معدل الضريبة على الشركات من ٣٥% إلى ٢١% . إلا أن الإصلاح الضريبي لم يؤثر بشكل كبير على خطط التوظيف والاستثمار . بينما يتخوف آخرون من مخاطر اقتصادية تسفر عنها التخفيضات الضريبية على المدى المتوسط منها ارتفاع الدين العام والتضخم المفاجئ والركود المستقبلي وتفاقم عدم التوازن العالمي .

كشفت تقارير وزارة الخزانة الأمريكية عن أن هناك عجزا في الاحتياطي الفيدرالي بلغ نحو ٢٠٤،٩ مليار دولار في نوفمبر بسبب تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي . وحذر مكتب الميزانية بالكونجرس من أن زيادة العجز في الميزانية المتزايدة سوف يؤدى إلى ارتفاع الدين العام بشكل حاد على مدى الـ٣٠ عاما القادمة إذا ظلت القوانين العامة دون تغيير . وأشار تقرير للخزانة الأمريكية إلى أن العجز في الاحتياطي الفيدرالي بلغ ٧٧٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨ الذي انتهى في ٣٠ سبتمبر .

وقد أدى رفع معدلات الفائدة خلال العام الماضي إلى تشديد الوضع المالي العالمي واضطراب الأسواق الناشئة حيث واجهت بعضها ضغوطا قوية في تدفق رؤوس الأموال وخفض قيمة العملة . ويظهر الاقتصاد العالمي توافقا مع الاقتصادات الناشئة والمتطورة والمتوقع لها أن تنمو ببطء مما يؤثر على الاقتصاد الأمريكي . ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي من ٣،٨% إلى ٣،٦ % خلال عام ٢٠١٩ .

وحذر بعض الاقتصاديين من أن التصعيد في خلافات التجارة العالمية قد تؤدى إلى بطء الانجازات في الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى أن من أهم المظاهر الأساسية تباطؤ نمو فرص العمل وتراجع الإنتاجية خلال عام ٢٠١٩ مع توقعات بتراجع النمو من ٣،٢% خلال ٢٠١٨ إلى ٣،١% خلال ٢٠١٩ .

ترجمة: عماد المعناوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

LE FIGARO·fr

الولايات المتحدة تبدأ في تصدير الأرز للصين

التاريخ : ٢٠١٩/١/١

صرحت الحكومة الصينية مؤخرا بأنها قررت البدء في استيراد الأرز الأمريكي وفقا للاتفاقية التي تم توقيعها بين الطرفين في يوليو ٢٠١٧ وذلك عقب عشرة أعوام من المفاوضات بين واشنطن وبكين .

وأشادت وزارة الزراعة الأمريكية بقرار الحكومة الصينية الذي سيتيح للأرز الأمريكي بالدخول إلى سوق الصين التي تعد المنتج والمستهلك الأول للحبوب على المستوى العالمي ، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات الأمريكية بدرجة كبيرة خاصة أن القرار لم يحدد أي شروط كمية بالنسبة لحجم الواردات من الأرز الأمريكي .

وفي ديسمبر ٢٠١٨ اتفق الرئيسان الأمريكي والصيني على إعلان هدنة للحرب التجارية بين الجانبين واستئناف المفاوضات الثنائية من أجل تسوية النزاعات التجارية . ومن ثم أعلنت الحكومة الصينية عن تأجيل فرض الرسوم الجمركية المقررة على واردات السيارات الأمريكية وقطع غيارها لمدة ثلاثة أشهر ، كما قررت استئناف استيراد فول الصويا الأمريكي . إلا أن الولايات المتحدة ما زالت تعترض على عدم توازن التبادلات التجارية الثنائية الذي يتمثل في تفاقم العجز التجاري الأمريكي مع الصين وطالبت الصين باتخاذ الإجراءات الهيكلية اللازمة للحد من ارتفاعه .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

نمو قطاع الصناعات الغذائية في بيرو خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٦

صرح وزير الإنتاج في بيرو بأن قطاع الصناعات الغذائية حقق نموا بنحو ١٧% خلال عام ٢٠١٨ مدفوعا بالأداء الجيد لقطاع تصنيع وتعليب الأسماك الذي شهد انتعاشا ملحوظا في إنتاج زيت السمك ، والمنتجات المعلبة والمجمدة (الحبار والماكريل) . ساهم قطاع الصناعات الغذائية بنحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٨ بعد ست سنوات من الأداء الضعيف .

وأضاف أن ارتفاع إنتاج منتجات اللحوم والأعلاف الحيوانية كان له تأثير إيجابي على انتعاش قطاع الصناعات الغذائية . كما ساهم معرض (Food Expo) الدولي الذي نظمته بيرو خلال عام ٢٠١٨ في تعزيز وتوسيع القطاع لأنه يمثل فرصة للنفاذ إلى أسواق جديدة . وأكد أن شركات الصناعات الغذائية تتطور حسب اتجاهات السوق والمعايير الصحية الدولية ، ولم تعد تركز فقط على تحسين جودة منتجاتها بل على الابتكار .

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الصناعات الغذائية يوفر ما يقرب من ٣٤٢ ألف فرصة عمل ، أي ما يمثل نحو ٢,١% من إجمالي الأيدي العاملة خاصة في مجال حفظ الفواكه والخضروات وتصنيع وتعليب الأسماك .

ترجمة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية – العنوان : www.lemoci.com

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

كولومبيا ترفع التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٦

قامت وزارة المالية في كولومبيا برفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام ٢٠١٩ إلى ٣,٦% مقابل ٣,٤% في التوقعات التي صدرت خلال عام ٢٠١٨ . كما خفضت مستهدف الديون المحلية إلى ٤٠,٤٥ تريليون بيزو مقابل ٤٨,٩٤ تريليون بيزو في أكتوبر ٢٠١٨. وتعتزم إصدار سندات دولية بقيمة ٢ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ .

قررت وزارة المالية عدم تغيير معدل العجز المالي المستهدف بنحو ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء التوقعات بزيادة حصيلة الضرائب بموجب القانون الذي تم إقراره في أواخر عام ٢٠١٨. كما توقعت انتعاش الاستثمار الخاص خلال عام ٢٠١٩ مما يؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي وذلك في إطار خطة الحكومة لتشجيع الاستثمار .

صرح وزير المالية بأن موازنة عام ٢٠١٩ تنص على خفض الإنفاق العام كما تضمن استقرار الاقتصاد الكلي . وأضاف أن البرلمان وافق على قانون الإصلاح الضريبي في ديسمبر ٢٠١٨ مما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة .

ترجمة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية – العنوان : www.lemoci.com

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

نمو اقتصاد المكسيك بنحو ١,٨% خلال عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٦

خفض خبراء الاقتصاد توقعاتهم لنمو اقتصاد المكسيك في استطلاع بنك (Banxico) ، حيث توقعوا أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ١,٨% خلال عام ٢٠١٩ ، و١,٩% خلال عام ٢٠٢٠ ، مقابل المعدل المستهدف الذي حدده رئيس المكسيك بما يزيد عن ٢% . وتوقع المحللون تحقيق معدل النمو المستهدف بحلول عام ٢٠٢١ حيث سيتراوح معدل النمو بين ٢,١٨% و٢,١٩% .

وفقا لبيانات المعهد القومي للإحصاء والجغرافيا (INEGI) ، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢% خلال عام ٢٠١٨ وهو أدنى معدل تم تسجيله منذ عام ٢٠١٣ . ويعزى ذلك إلى الانخفاض الذي سجله معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٨ حيث بلغ ٠,٣% فقط . وتوقع الخبراء حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩ .

توقع المحللون تحسن سعر صرف العملة المحلية بحيث يتراوح بين ٢٠,١٦ و٢٠,٥٩ بيزو مقابل الدولار خلال الفترة من ٢٠١٩ – ٢٠٢١ . كما توقعوا أن يبلغ معدل التضخم ٣,٨٥% خلال عام ٢٠١٩ أي ما يقرب من المعدل المستهدف الذي حدده بنك (Banxico) بنحو ٣% . وأشاروا إلى أن النمو الاقتصادي في المكسيك قد يتأثر بالظروف الأمنية والسياسية الداخلية والتوترات في الأسواق الخارجية .

ترجمة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

ارتفاع معدل النمو في بيرو خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٦

بلغ معدل النمو في بيرو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧ ، ثم ارتفع إلى ٤% خلال عام ٢٠١٨ ، ومن المتوقع استمرار ارتفاعه خلال عام ٢٠١٩ . كما ارتفعت الاستثمارات العامة إلى أعلى مستوى في تاريخ بيرو حيث تجاوزت قيمتها ١٠,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨.

يعد الاستثمار الخاص من أهم العوامل الرئيسية لنمو الاقتصاد في بيرو حيث ارتفع بنحو ٤,٦% خلال عام ٢٠١٨ مسجلا أعلى مستوى في الأعوام الخمسة الماضية . ويعزى ذلك إلى تنفيذ العديد من مشروعات التعدين والبنية التحتية للطرق والموانئ والمطارات .

ارتفع معدل الاستهلاك الخاص بنحو ٣,٦% خلال عام ٢٠١٨ مسجلا أعلى مستوى له نتيجة ارتفاع إنفاق القطاع العائلي وانتعاش الاستثمار الخاص وسوق العمل والظروف المالية المحلية المواتية .

صرح رئيس بيرو بأنه من المستهدف تحقيق معدلات نمو أعلى خلال السنوات القادمة حتى يكون الاقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية . وأكد أنه يسعى إلى بناء دولة حديثة ذات مؤسسات قوية تقدم خدمات أفضل وتحقق نمو اقتصادي مستدام مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة أفراد الشعب .

وأضاف أن بيرو تواجه تحديات هائلة سيتم التغلب عليها من خلال اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمارات وتضمن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحسن مناخ الأعمال بالإضافة إلى مكافحة الفساد .

جاءت تصريحات رئيس بيرو أثناء افتتاح منتدى التنافسية والإنتاجية" نحو دولة حديثة وشاملة "، وهي مبادرة تهدف إلى وضع مبادئ تعزيز وتدعيم النمو الاقتصادي .

ترجمة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

LE MOCI
Moniteur du Commerce International depuis 1883

ارتفاع متوقع في صادرات بيرو غير التقليدية خلال عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٦

صرح رئيس رابطة المصدرين (ADEX) بأنه من المتوقع ارتفاع قيمة صادرات بيرو غير التقليدية إلى ما يقرب من ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ . وأضاف أن الصادرات غير التقليدية سجلت نموا ملحوظا خلال الأعوام الأخيرة حيث ارتفعت بنحو ١٠,٥% و١٤% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي ، ومن المتوقع أن ترتفع بنحو ١٢% خلال عام ٢٠١٩ .

وفي المقابل تراجعت صادرات المنتجات التقليدية مثل المعادن والأسماك بنحو ٣% خلال عام ٢٠١٨. ومن المتوقع انخفاض أسعار النحاس العالمية مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة الصادرات التقليدية خلال عام ٢٠١٩ خاصة صادرات المعادن .

ومن المتوقع ارتفاع الطلب على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة خاصة المنتجات الزراعية مثل العنب والأفوكادو والمانجو والتوت البري ، ويتوقع الخبراء أن يرتفع معدل الطلب بنحو ١٠% سنويا حتى عام ٢٠٢١ .

صرح رئيس رابطة المصدرين (ADEX) بأن القيمة الإجمالية لصادرات بيرو بلغت ٤٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ ، وتوقع ارتفاعها بنحو ٣% لتبلغ ما يقرب من ٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩ . ومن المستهدف أن تسجل ٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢١ وهو العام الذي يوافق الذكرى المئوية الثانية للاستقلال .

غير أنه يرى أن حجم الصادرات يمكن أن يكون أعلى من المستوى الحالي إذا بدأت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تزداد الميزة التنافسية لمنتجات بيرو مقارنة بتلك التي تصدرها الدول المنافسة الأخرى ، كما يجب تشجيع شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة على تنمية نشاطها .

وأكد على ضرورة تنويع القطاعات الإنتاجية وتوفير الدعم اللازم لها لتعزيز مساهمتها في نمو الاقتصاد ، مثل تحديث قطاع الغابات والمزارع السمكية وقطاع الخدمات اللوجيستية .

ترجمة : سحر سمير

المصدر : مجلة اقتصادية فرنسية

العنوان : www.lemoci.com

٣ – الاقتصاد الأفريقي:

Le Monde.fr

إفريقيا : أكبر سوق تجاري حر في العالم بحلول ٢٠٣٠

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٥

تعد قارة إفريقيا ساحة لحرب النفوذ بين القوى العظمى في العالم : الصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان والهند وتركيا . تهدف السياسة الأمريكية الجديدة إلى التصدي للهيمنة الصينية والروسية على أسواق الدول الإفريقية حيث صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي بأن تلك الدول تستهدف الحصول على ميزة تنافسية لتتفوق على الولايات المتحدة من خلال استثماراتها في إفريقيا .

لذا وضعت الولايات المتحدة إستراتيجية لوضع بكين تحت السيطرة وأسست شركة الاستثمار الخاصة في الخارج (OPIC) التي قامت بتخصيص ٦٠ مليار دولار للاستثمار في الدول النامية ، وهي نفس القيمة التي أعلنتها بكين خلال القمة الصينية – الأفريقية الأخيرة التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٨ .

ومن الجدير بالذكر أن إفريقيا تعتزم إقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ تضم ما يقرب من ٥٥ دولة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ ٣,٣ تريليون دولار (٢,٩ مليار يورو) وذلك من خلال إلغاء الحواجز الجمركية التي تعوق الاستغلال الأمثل للفرص التجارية المتاحة بين الدول الإفريقية .

صرح رئيس هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي بأنه إذا كانت الدول الأفريقية تعد من بين أغنى دول العالم في الثروات الطبيعية إلا أنها مأهولة بالسكان الأكثر فقرا ، حيث تعتمد على تصدير المواد الخام فقط الأمر الذي لا يساعد على توفير فرص العمل . وأكد أن النمو الاقتصادي للقارة مدفوع باستهلاك الطبقة المتوسطة المتنامية خاصة أن إفريقيا تتجه الآن إلى تصنيع السلع التي تصدرها .

تظهر أحدث التصنيفات الدولية مؤشرات مبشرة بالنسبة للدول الإفريقية ، ففي تقرير "ممارسة الأعمال التجارية" تقدمت جيبوتي ٥٥ مركزا خلال عام واحد ، وتم تصنيفها بين الاقتصادات العشرة التي سجلت أعلى أداء في مجال تحسين مناخ الأعمال .

كما تحقق الدول الإفريقية تقدما ملحوظا في مجال تحديث البنية التحتية مثل تطوير العديد من الموانئ في شرق إفريقيا ، وتطوير خطوط السكك الحديدية في المغرب ونيجيريا ودول القرن الإفريقي . ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في منطقة جنوب الصحراء ٣,٨% خلال عام ٢٠١٩ .

أشار رئيس هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي إلى أن تفاقم الديون يهدد النمو الذي تحققه الدول الإفريقية خاصة أنه يتم تقدير قيمة الديون من خلال تقييم الدخل القومي الذي يكون في الغالب غير حقيقي . ففي جيبوتي على سبيل المثال يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٦ مليار دولار بينما تبلغ قيمة الاقتصاد غير الرسمي نحو ٤ مليار دولار مما يعني أنه يتم تقدير الديون وفقا لأرقام لا تمثل الأوضاع الاقتصادية الفعلية للدول .

تشهد العديد من الدول الإفريقية ارتفاعا ملحوظا في معدلات النمو خلال الأعوام الأخيرة مثل أثيوبيا (١١%) ورواندا (٨%) وساحل العاج (٧,٢%). ومن المقرر أن تسجل دول إفريقية أخرى معدلات مماثلة في القريب مما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على سداد ديونها .

ومن ناحية أخرى أسفرت إحصائيات بنك التنمية الإفريقي عن حاجة دول القارة إلى استثمارات تقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار سنوياً في مجال البنية التحتية ، حيث تؤثر هذه الاستثمارات إيجابيا في تدعيم الدور الرائد لإفريقيا كمحور رئيسي للتبادلات التجارية العالمية .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lemonde.fr

Le Point.fr

صندوق النقد الدولي يشيد باقتصاد غانا

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٥

أشاد صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية الناجحة التي قامت بها حكومة غانا وأدت إلى انتعاش الاقتصاد إلا أنه حذر في الوقت نفسه من الآثار السلبية لتراجع العائدات وأوصى بضرورة ضبط الإنفاق العام . وتستهدف الحكومة خفض عجز الموازنة إلى ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتحقيق معدل نمو يبلغ ٧,٦% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٥,٦% خلال عام ٢٠١٨ .

ومن الجدير بالذكر أن غانا تشهد حاليا العام الأخير من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٥ لمنحها قرضا بقيمة ٩١٨ مليون دولار بهدف دعم الاقتصاد الذي كان يعاني من تفاقم العجز والتضخم والدين العام .

صرح وزير المالية في غانا بأن الحكومة تستهدف الاستمرار في تطبيق سياسة التقشف في الموازنة بعد انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي مع العمل على تنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وحذر صندوق النقد الدولي من تداعيات الأزمات الخارجية على الاقتصاد مثل تراجع أسعار السلع الأساسية حيث تعتمد غانا على تصدير الذهب والكاكاو والبترول ، بالإضافة إلى ارتفاع حدة التوترات التجارية العالمية . وأكد على استمرار تعاونه مع غانا في العديد من القضايا مثل تقديم المشورة السياسية وسبل مواجهة مختلف التحديات الطارئة بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني وذلك بهدف إرساء قواعد التنمية المستدامة .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

Menara.ma

نمو ملحوظ في الاستثمارات العامة في المملكة المغربية

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٣

صرحت وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية بأن الاستثمارات العامة ارتفعت بنحو ١٦,٥% خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٨ . كما أشارت البيانات الرسمية إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات العامة من ١٣٥ مليار درهم مغربي خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١٩٥ مليار درهم مغربي خلال عام ٢٠١٨ بزيادة تتجاوز ٤٤,٤% .

أكدت الحكومة المغربية على استمرار جهودها في تشجيع الاستثمارات العامة التي تعد حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعظيم عائدات الدولة . وأشارت إلى أن الاستثمارات العامة ساهمت بدرجة كبيرة في تنفيذ خطط التنمية العمرانية . وقد أولت الحكومة اهتمامها إلى تسريع وتيرة تنفيذ الاستثمارات العامة مع الحرص على حسن توزيعها بحيث تضمن حدوث توازن اجتماعي وبيئي في مختلف الأقاليم المغربية .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma

Menara.ma

ارتفاع العجز التجاري في المملكة المغربية

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٣

ارتفعت واردات المملكة المغربية بنحو ٤٠,٦ مليار درهم بينما ارتفعت الصادرات بنحو ٢٥,٤ مليار درهم مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري بنحو ١٥,٢ مليار درهم خلال عام ٢٠١٨ . ويعزى ذلك إلى ارتفاع واردات المغرب من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، ولم تتمكن الصادرات من تعويض ارتفاع فاتورة الطاقة . بلغت تحويلات العاملين بالخارج ٦٤,٨ مليار درهم خلال عام ٢٠١٨ بانخفاض بنحو ١,٧% مقارنة بعام ٢٠١٧ .

ومن ناحية أخرى بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة المغربية نحو ٣٣,٥ مليار درهم خلال عام ٢٠١٨ بزيادة ملحوظة بنحو ٢٨,٦% مقارنة بعام ٢٠١٧ . استحوذ قطاع البناء والتشييد على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ، يليه قطاع الخدمات المالية والتأمينية بنحو ١٨,٤% من الإجمالي . وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهدت زيادة خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت ٢٦ مليار درهم مقابل ٢١,١ مليار درهم خلال عام ٢٠١٦ بزيادة بنحو ٢٣,١% .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : موقع إخباري مغربي

العنوان : www.menara.ma

Le Point.fr

ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال عام ٢٠١٩

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٢

أصدر بنك التنمية الأفريقي مؤخرا تقريرا حول الآفاق الاقتصادية في أفريقيا حيث توقع ارتفاع معدل النمو إلى ٤% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٣,٦% و٣,٥% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي . ويعزى ارتفاع معدل النمو في أفريقيا إلى انتعاش الاقتصاد في منطقة شرق أفريقيا التي تضم جيبوتي وأثيوبيا ورواندا وتنزانيا . كما توقع البنك أن تسجل أفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو قدره ٣,٤% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٢,٧% خلال عام ٢٠١٨ .

وأوصى بنك التنمية الأفريقي بضرورة توجه أفريقيا نحو التصنيع من أجل توفير فرص العمل وبالتالي خفض الفقر . وأشاد بتوقيع اتفاق التجارة الحرة القارية من قبل ٤٩ دولة أفريقية الذي سيؤدي إلى تحويل أفريقيا إلى سوق أكثر تنافسية في مجال التجارة العالمية .

وجاء في تقرير البنك أن الدول الأفريقية يجب أن تقوم من الآن فصاعدا بتعديل سياستها التجارية وفقا لمعايير اتفاق التجارة الحرة وهي إلغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع والخدمات وإرساء مبدأ المرونة والشفافية . كما يجب أن تقوم بتطبيق اتفاق تسهيل التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية بهدف خفض مهلة وتكلفة نقل السلع عبر الحدود . وتوقع خبراء البنك أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التبادلات التجارية بين دول القارة بنحو ١٥% سنويا .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

Le Point.fr

توقعات البنك الدولي لدول المغرب العربي

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٢

توقع البنك الدولي أن تحقق دول المغرب العربي معدل نمو ١,٩% خلال عام ٢٠١٩ . وقد ساهم ارتفاع الإنتاج الزراعي وانتعاش قطاع السياحة في دعم اقتصاد الدول المستوردة للبترول في المنطقة خاصة تونس التي سجلت ارتفاعا في عائدات قطاع السياحة بنحو ٤٥% خلال عام ٢٠١٨ .

وأشار البنك الدولي إلى أن تجدد التوترات التجارية العالمية قد يؤدي إلى تراجع الطلب على صادرات دول المغرب العربي خلال عام ٢٠١٩ ، كما تعاني هذه الدول من ارتفاع الدين العام . وأكد أن القطاع غير الرسمي يمثل نحو ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بسبب ضعف نشاط القطاع الخاص وعدم وجود تنوع اقتصادي كافي ، علاوة على أن القطاع غير الرسمي يوفر العديد من فرص العمل .

وأوصى البنك الدولي دول المغرب العربي بضرورة إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال مثل خفض الضرائب على الشركات بالإضافة إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص للحد من تفاقم القطاع غير الرسمي .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية – العنوان : www.lepoint.fr

Le Point.fr

انتعاش اقتصاد كوت ديفوار

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٣

أكدت بعثة صندوق النقد الدولي أن كوت ديفوار نجحت في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع على الرغم من الأزمة السياسية التي شهدتها خلال عام ٢٠١٧ ، حيث حققت المعدل المستهدف بنحو ٧% خلال عام ٢٠١٨ . وتوقع الصندوق أن ينمو اقتصاد كوت ديفوار بما يزيد عن ٧% خلال عام ٢٠١٩ لتصبح ضمن أقوى الاقتصادات الأفريقية إلى جانب أثيوبيا ورواندا اللتان سجلتا أعلى معدلات النمو في أفريقيا خلال عام ٢٠١٨ .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة كوت ديفوار نجحت في احتواء معدل التضخم الذي انخفض إلى أقل من ٣% ليتفق مع معايير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا . كما ركزت جهودها في تنفيذ عدة مشروعات في مجال البنية التحتية لإنعاش الاقتصاد بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي الذي منحها ٨٠٢,٧٢٩ مليار فرانك أفريقي خلال عام ٢٠١٨ لتمويل هذه المشروعات .

ومن ناحية أخرى ارتفع تصنيف كوت ديفوار في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) من المركز ١٣٩ خلال عام ٢٠١٧ إلى المركز ١٢٢ خلال عام ٢٠١٨ ، كما تقدمت إلى المركز ٢٢ في التصنيف الخاص بالحوكمة بدلا من المركز ٤١ . ووفقا لتقرير (Doing Business) ، جاءت كوت ديفوار في المركز الثامن في قائمة أفضل عشرة اقتصادات تطبيقا للإصلاحات التي تساعد في تحسين مناخ الأعمال .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.lepoint.fr

تقرير صندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد في بوركينا فاسو خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٨/١/٨

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF) مشاوراته مع بوركينا فاسو في ديسمبر ٢٠١٨ ، وأصدر المجلس تقريرا تناول أدائها الاقتصادي في إطار برنامج التسهيل الائتماني الموسع الذي امتد لمدة ثلاث سنوات بدعم من صندوق النقد الدولي .

وجاء في التقرير أن اقتصاد بوركينا فاسو أظهر مرونة كبيرة في مواجهة المشاكل الأمنية التي تعرضت لها البلاد خلال العامين الماضيين . حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٦% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥,٩% و٦,٣% خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي . ويعزى ذلك إلى تطبيق سياسة مالية توسعية خاصة زيادة الإنفاق الرأسمالي في عام ٢٠١٧ .

ومن ناحية أخرى بلغ معدل التضخم ٢,١% في أواخر عام ٢٠١٧ وظل ثابتا عند هذا المستوى خلال عام ٢٠١٨ . وانخفض معدل الدين العام إلى ٣٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ نتيجة الاقتراض باليورو بدلا من الدولار والارتفاع الملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية إلا أن التقرير أشار إلى المخاطر المتوقعة خاصة التهديدات من وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تؤثر على قطاعي التعدين والسياحة ، والاضطرابات الاجتماعية التي قد تؤثر على الدخل القومي وتؤدي إلى زيادة الضغوط على معدل الإنفاق الحالي .

أشاد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالأداء المرضي لبوركينا فاسو في إطار برنامج التسهيلات الائتمانية ، إلا أنه أشار إلى أنها تواجه تحديات إنمائية كبيرة في الآونة الأخيرة بسبب الوضع الأمني والاضطرابات الاجتماعية .

ورغم التحسن الاقتصادي الملحوظ في السنوات الأخيرة ، إلا أن مؤشرات التنمية البشرية في بوركينا فاسو لا تزال من أدنى المعدلات في العالم ولا يزال معدل الفقر مرتفعا . لذا شدد على أهمية قيام السلطات بتطبيق الإصلاحات الهيكلية على نحو ثابت من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وتحسين الظروف المعيشية .

كما أكد التقرير على أهمية تعزيز التوازن المالي والشفافية خاصة أن حكومة بوركينا فاسو تستهدف خفض عجز الموازنة بحيث لا يتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩ . وقررت وضع الموازنة العامة على أساس توقعات واقعية للإيرادات ، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة للإنفاق الأمني والاجتماعي والإنمائي .

لذا يجب على الحكومة تكثيف الجهود لتعبئة المزيد من الإيرادات المحلية من خلال إصلاح السياسة الضريبية والجمركية . كما أشاد الصندوق بالتعديل الأخير في أسعار وقود التجزئة في مواجهة ارتفاع الأسعار العالمية واعتماد آلية جديدة للحد من الدعم ، مع التزام الحكومة بحماية الطبقات الأكثر فقرا .

طالب الصندوق حكومة بوركينا فاسو بالإسراع في تحسين جودة وكفاءة القطاع العام ، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتحسين إدارة الديون . كما يجب على الحكومة إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لإزالة العوائق التي تحد من القدرة التنافسية للاقتصاد وذلك من خلال القضاء على أسباب قصور البنية التحتية خاصة في قطاعي الطاقة والنقل ، والعمل على زيادة الإنتاجية ورفع القيمة المضافة لقطاع الزراعة .

أكد الصندوق على أهمية دعم القطاع المالي من أجل تحقيق النمو الشامل وذلك من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية مما يؤدي إلى نجاح إجراءات التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وشجع حكومة بوركينا فاسو على مواصلة جهودها في مكافحة الفساد .

فيما يلي المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٣) وفقا لإحصائيات وتوقعات صندوق النقد الدولي :

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
معدل النمو (%)	٣,٩	٥,٩	٦,٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦
معدل التضخم (%)	١,٣	١,٦	٢,١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
معدل نمو الصادرات (%)	٢,٦	١٩,٩	١١,٩	٤,٥	٦	٣,٦	٤,٩	٠,٦	١
معدل نمو الواردات (%)	٣,٣	٨,٨	١٩,٥	٤,٨	٦,٨	١,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٨
معدل العجز التجاري (%)	٨,٦-	٧,٦-	٨,٤-	٨,١-	٨,٣-	٧-	٧,٣-	٧,٥-	٧,٧-

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار فرانك إفريقي)								
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
٦,١٦٣	٦,٤٥٧	٧,٣٠٢	٧,٨٧٣	٨,٥١٢	٩,٢٠٢	٩,٩٥٢	١٠,٧٦٣	١١,٦٣٧
نصيب الفرد الإسمي من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)								
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
٥٧٦	٥٨٤	٦٥٢	٧٣٢	٧٥٩	٨١٠	٨٥٨	٩١١	٩٦٤

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)									
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الإيرادات	١٧	١٩,١	١٩	١٨,٧	١٩,٩	٢٠,٤	٢٠,٨	٢١,١	٢١,١
النفقات	٢٢,٩	٢٥,٣	٢٩,٩	٢٧,٥	٢٥,٨	٢٦	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٦,٦
عجز الموازنة	٢,٢–	٣,٥–	٨,٢–	٤,٧–	٣–	٣–	٣–	٣–	٣–
الدين العام	٣٥,٦	٣٩,٢	٣٨,٣	٤٢,٥	٤٢	٤١,٧	٤١,٤	٤١,٢	٤١,٤
الديون الخارجية	٢٦,٣	٢٧,٨	٢٤,٢	٢٤,٢	٢٣,٤	٢٢,٥	٢١,٣	٢٠,٦	٢٠,١

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صندوق النقد الدولي

العنوان : www.imf.org

٤ – الاقتصاد الأسيوي:

انخفاض الفائض التجاري للصين خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/٤

تراجع الفائض التجاري الصيني خلال عام ٢٠١٨ للعام الثاني على التوالي حيث انخفض بنحو ١٦,٢% وبلغت قيمته ٣٥١,٨ مليار دولار . وخلال عام ٢٠١٧ سجل الفائض التجاري تراجعا بنحو ١٧% وبلغت قيمته ٤٢٢ مليار دولار .

يعزى انخفاض الفائض التجاري للصين خلال عام ٢٠١٨ إلى ارتفاع الواردات بنحو ١٥,٨% بينما ارتفعت الصادرات بنحو ٩,٩% فقط . بلغت قيمة واردات الصين ٢١٤٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ بينما بلغت قيمة الصادرات ٢٤٨٠ مليار دولار .

حقق الميزان التجاري الصيني فائضا مع الولايات المتحدة بلغت قيمته ٣٢٣,٣٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨ بزيادة ١٧,٢% مقارنة بعام ٢٠١٧ ، حيث ارتفعت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنحو ١١,٣% بينما ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنحو ٠,٧% فقط خلال عام ٢٠١٨ .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات التجارية الصينية – الأمريكية شهدت العديد من الإجراءات الانتقامية المتبادلة عن طريق زيادة الرسوم الجمركية ثم تم الإعلان عن هدنة مدتها ثلاثة أشهر في ديسمبر ٢٠١٨ .

ومن ناحية أخرى توقع خبراء الاقتصاد أن يؤثر تباطؤ الاقتصاد الصيني سلبا على الواردات خلال الأشهر القادمة نتيجة ضعف الطلب المحلي ، حيث تشهد الصين تباطؤا في معدل النمو الذي سجل ٦,٥% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦,٩% خلال عام ٢٠١٧ .

ترجمة : ندا محمد دسوقي – مراجعة : سحر سمير

المصدر : مجلة فرنسية أسبوعية

العنوان : www.parismatch.com

English.news.cn 新华网 NEWS

استقرار نمو التجارة الخارجية بالصين خلال ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/١/١

وفقا لتقرير التجارة الخارجية الذي أصدرته وزارة التجارة فإنه من المتوقع استمرار استقرار قطاع التجارة الخارجية بالصين خلال عام ٢٠١٩ حيث يتمتع القطاع بإمكانات نمو هائلة في ظل التحديات الخارجية . وجاء في التقرير أنه يمكن الحفاظ على نمو مستقر في التجارة الخارجية للبلاد ومستوى جودة مرتفع في ظل أساسيات اقتصادية سليمة وزيادة الانفتاح ودعم السياسات .

وأشار التقرير إلى أن الاستهلاك ساهم بنحو ٧٨% من النمو الاقتصادي للبلاد في الأرباع الثلاثة الأولى من العام ، وتطالب مجموعة من المستهلكين متوسطي الدخل يبلغ عددهم ٤٠٠ مليون شخص بمزيد من السلع والخدمات المستوردة عالية الجودة .

وقعت الصين اتفاقيات تعاون مع أكثر من ١٣٠ دولة ومنظمة دولية لإنشاء مبادرة الحزام والطريق وأبرمت ١٧ اتفاقية تجارة حرة مع ٢٥ دولة ومنطقة . واجتذب معرض الصين الدولي الأول للاستيراد الذي عقد في شنغهاي في نوفمبر من العام الحالي أكثر من ٣٦٠٠ شركة من أكثر من ١٧٢ دولة ومنطقة ومنظمة دولية ، مما يعد خطوة هامة في فتح السوق الصينية .

وضعت الصين التنمية عالية الجودة أساسا متينا لتجارتها الخارجية ، مع توقع زيادة الاستهلاك المحلي لإعطاء دفعة جديدة لنمو الواردات . كما تشمل الظروف المواتية لقطاع التجارة الصيني مجموعة من الإجراءات الخاصة بتيسير التجارة والحوافز الضريبية لشركات التجارة الداخلية .

ارتفعت تجارة السلع الصينية بنحو ١١,١% على أساس سنوي فبلغت قيمتها ٢٧،٨٨ تريليون يوان (حوالي ٤ تريليون دولار أمريكي) في الإحدى عشرة شهرا الأولى من العام الحالي أي أنها تجاوزت إجمالي التجارة الخارجية المسجلة في العام الماضي .

ترجمة: عماد المغاوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

FORTUNE TÜRKİYE

تراجع أرباح الشركات الصناعية في الصين

التاريخ: ٢٠١٩/١/٣

تراجعت أرباح الشركات الصناعية في الصين في نوفمبر ٢٠١٨ للمرة الأولى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بسبب تراجع معدل الطلب المحلي والخارجي ، وذلك نتيجة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مما أدى إلى إلغاء الكثير من الخطط الاستثمارية وتباطؤ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة .

طبقا لبيانات هيئة الإحصاء الوطنية بلغت أرباح الشركات الصناعية بالصين ٥٩٤,٨ مليار يوان في نوفمبر ٢٠١٨ أي أنها تراجعت بنحو ١,٧% مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٨ . كما أشارت البيانات إلى أن أرباح الشركات الصناعية بالصين بلغت ٦,١ تريليون يوان خلال الفترة يناير– نوفمبر ٢٠١٨ أي أنها تراجعت بنحو ١١,٨% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧.

وأوضحت البيانات أن ارتفاع تكاليف الإنتاج أدت إلى رفع سعر المنتج النهائي مما أسفر عن تفاقم أزمة تراجع أرباح الشركات الصناعية مؤخرًا الناتجة عن تراجع حجم الطلب . ومن المتوقع أن تستمر هذه الأزمة خلال العامين القادمين وأن تواجه بعض الشركات خطر الإفلاس.

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان : www.fortuneturkey.com

English.news.cn 新华网 NEWS

حكومة كوريا الجنوبية تتوقع تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/١/١

تتوقع حكومة كوريا الجنوبية أن يتراوح معدل نمو عام ٢٠١٩ بين ٢,٦% و٢,٧% إثر التباطؤ المتوقع في الصادرات . إلا أن توقعات النمو التي طرحت في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس كوريا الجنوبية كان أقل من توقعات بنك كوريا التي تبلغ نحو ٢,٧% .

قامت الحكومة بتعديل توقعات النمو للعام الحالي بين ٢,٦% و٢,٧% مقابل ٢,٩% منذ خمسة أشهر . بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,١% خلال العام الماضي . أدى التوسع في صادرات الرقائق (الشرائح) إلى زيادة صادرات العام الحالي ، والذي كان من المتوقع أن يتجاوز ٦٠٠ مليار دولار أمريكي .

ومن المتوقع أن تزيد الصادرات التي تمثل نحو نصف الاقتصاد بنحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٩ ، أي ما يقرب من نصف توقعات عام ٢٠١٨ التي بلغت ٦,١% . ومن المتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري ٦٤ مليار دولار خلال العام القادم بانخفاض ٧٤ مليار دولار .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية – العنوان: www.xinhua.com

LE FIGARO.fr

تباطؤ الاقتصاد الصيني خلال عام ٢٠١٨

التاريخ : ٢٠١٩/١/١٨

وفقا لإحصائيات المكتب القومي للإحصاء ، تراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني إلى ٦,٦% خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٦,٧% و٦,٨% خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي . وسجل معدل النمو ٦,٤% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨ وهو أدنى معدل له منذ ثلاثين عاما حينما كان معدل النمو يتراوح بين ٩% و١٠% .

يعزى التباطؤ الاقتصادي في الصين إلى تراجع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاعي الصناعة والبناء اللذان يمثلان نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد سجلا نموا بنحو ٥,٩% مقابل ٦,١% في التوقعات الرسمية . كما انخفض معدل نمو قطاع التكنولوجيا بنحو ٤,٢ نقطة ، وتراجع أداء القطاع المالي تراجعا ملحوظا خلال العامين الأخيرين .

ومن ناحية أخرى تأثر اقتصاد الصين سلبا بالحرب التجارية مع الولايات المتحدة خاصة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على نصف صادرات الصين من السلع ، حيث تراجعت الصادرات الصينية بنحو ٤,٤% في ديسمبر ٢٠١٨ ، كما تراجعت الواردات بنحو ٧,٦% نتيجة ضعف معدل الطلب المحلي الصيني .

ومن المقرر أن تعمل الحكومة الصينية على اتخاذ إجراءات جديدة لدعم النمو الاقتصادي تجنبا لاستمرار هذا التباطؤ الملحوظ ، وتستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٦% و٦,٥% خلال عام ٢٠١٩ .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : جريدة فرنسية يومية

العنوان : www.lefigaro.fr

Bloomberg HT

سنغافورة تحقق نموًا بنحو ٣,٣%

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

صرح رئيس وزراء سنغافورة بأن اقتصاد بلاده حقق نموًا اقتصاديًا بنحو ٣,٣% في أواخر عام ٢٠١٨ مما يتفق مع توقعات مؤشر "بلومبرج" . وكانت التوقعات السابقة التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة في نوفمبر الماضي تشير إلى أنه من المتوقع أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي بين ٣% و٣,٥% خلال عام ٢٠١٨ .

وأشار رئيس وزراء سنغافورة إلى أن الحروب التجارية والاضطرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٨ أثرت سلبًا على مؤشرات النمو في البلاد وأدت إلى اضطراب حركة التجارة وتزايد القلق في الأسواق المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: النسخة التركية لموقع بلومبرج

العنوان: www.bloomberght.com

نمو الإنتاج الصناعي بفيتنام بنحو ١٠،٢% خلال عام ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢

أشار مكتب إحصاءات فيتنام القومي مؤخرا إلى نمو الإنتاج الصناعي بنحو ١٠،٢% خلال عام ٢٠١٨ . ويعزى هذا إلى نمو الصناعات التحويلية بنحو ١٢،٣% أي ٩،٥ نقطة مئوية من النمو الكلى .

ارتفع نمو قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء بنحو ١٠% وقطاع إمدادات المياه وإدارة النفايات بنحو ٦،٣% أي بنحو ٠،٩% و ٠،١% نقطة مئوية على التوالي .

وشهد قطاع النفط والبنزين طفرة كبيرة ونموا بنحو ٥١،٢% يليه قطاع الحديد والصلب بنحو ٤٣،٨% ، ثم البترول المسال بنحو ٢٩،٨% وأجهزة التليفزيون بنحو ٢٤% . في نفس الوقت انخفضت مخرجات النفط الخام بنحو ١١،٣% بينما انخفضت الهواتف المحمولة بنحو ١% .

تعد ولاية (Ha Tinh) الوسطى أكثر الولايات ارتفاعا من حيث الإنتاج الصناعي (بنحو ٨٩%) خلال ٢٠١٨ تليها ولاية (Than Hoa) الشمالية (بنحو ٣٤،٩%) ومدينة (Hai Phong) الشمالية (بنحو٢،٢٥%) ثم ولاية (Vinh Phuc) الشمالية (بنحو ١٥،٢%) .

ترجمة: عماد المغاوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

ارتفاع صادرات كمبوديا بنحو ٤% خلال عام ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٩/١/١

وفقا لما ورد في التقرير الصادر عن وزارة التجارة مؤخرا ، قامت كمبوديا بتصدير منتجات بقيمة ١١,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بزيادة بنحو ٤% مقارنة بعام ٢٠١٧ . وصرح وزير التجارة بأنه تم تصدير منتجات كمبوديا إلى ١٤٧ دولة ومنطقة حول العالم .

وأضاف أن النمو يعزى إلى بالزيادة في صادرات الملابس والمنتجات الزراعية والصناعية . وتمثل الصادرات حوالي ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي لكمبوديا . وصرح أحد المسئولين في وزارة التجارة بأن صادرات كمبوديا الأساسية هي الملابس والأحذية ، والدراجات ، والمطاط ، والأرز ، والكسافا ، والفلفل ، وزيت النخيل ، والكاجو.

وقد استوردت كمبوديا سلع بقيمة ١٣،٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ بزيادة بنحو ٥،٧% عن عام ٢٠١٧ . تشمل قائمة شركاء كمبوديا التجاريين الرئيسيين الدول الأوروبية والولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وفيتنام وسنغافورة وماليزيا .

ترجمة: عماد المغاوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية – العنوان: www.xinhua.com

English.news.cn 新华网 NEWS

ارتفاع نمو صادرات لاوس

التاريخ: ٢٠١٩/١/١

تأمل وزارة الصناعة والتجارة في لاوس في استمرار نمو الصادرات خلال العام القادم بالرغم من التحديات التي تواجهها في تحقيق مستهدف العام الحالي . ووفقا لتقرير قدمته الوزارة إلى الجمعية الوطنية ، تتوقع الحكومة أن تبلغ قيمة صادرات العام القادم ٥,٥ مليار دولار أمريكي .

وفقا لتقرير صدر في نوفمبر عن وزارة التخطيط والاستثمار نقلا عن بيانات وزارة التجارة ، تم تحديد مستهدف التصدير الجديد على الرغم من أن لاوس تمكنت من تحقيق ٧٨% فقط من مستهدف العام الحالي . وفي عام ٢٠١٨ ، توقعت الحكومة أن تبلغ قيمة الصادرات ٥ مليار دولار أمريكي ، إلا أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام تم تصدير سلع بلغت قيمتها ٣,٩ مليار دولار أمريكي فقط .

قامت الحكومة بخفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أن تعرضت البلاد لفيضانات هائلة مما أثر على الإنتاجية . وفقا لتقرير حكومي أخر مقدم إلى الجمعية الوطنية ، سيتم الانتهاء من بناء وتشغيل ١٢ محطة للطاقة المائية في عام ٢٠١٩ . وسيتم تصدير نسبة كبيرة من الطاقة المولدة من هذه المحطات .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

English.news.cn 新华网 NEWS

زيادة الإنتاج الصناعي لمنغوليا

التاريخ: ٢٠١٩/١/١٥

وفقا للبيانات التي أصدرها مكتب الإحصاء القومي ، ارتفع الإنتاج الصناعي في منغوليا خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٢١% مقارنة بعام ٢٠١٧ فبلغ ١٥,٧ تريليون توغروغ منغولي (أي ما يعادل ٥,٩ مليار دولار) . كما أشارت البيانات إلى ارتفاع المنتجات الرئيسية للصناعات التعدينية بنحو ١٩,٦% مما جعلها المحرك الرئيسي للنمو .

ارتفع حجم إنتاج الفحم الخام بنحو ٦٣,١% ، كما زاد إنتاج الحديد بنحو ٣,٤% على أساس سنوي . شكلت منتجات الصناعات التعدينية نحو ٨٥% من إجمالي الإنتاج الصناعي خلال عام ٢٠١٨ ، حيث تعتبر منغوليا من كبرى الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالذهب والفضة والحديد والفحم والنحاس .

ترجمة: مارينا قديس – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

English.news.cn 新华网 NEWS

ارتفاع صادرات الفحم في فيتنام خلال عام ٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٩/١/١٥

قامت فيتنام بتصدير ما يقرب من ٤،٢ مليون طن من الفحم بلغت قيمتها ٣٢٥ مليون دولار أمريكي إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند والهند وماليزيا خلال عام ٢٠١٨.

صرحت وزارة الصناعة والتجارة مؤخرا بأنه خلال الشهر الماضى قامت فيتنام بتصدير ٢٠٠ ألف طن من الفحم بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار أمريكى ، بانخفاض بنحو ٨% من حيث القيمة وبنحو ٢٢% من حيث الحجم مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٧.

وصرحت شركة فيتنام الوطنية للفحم والصناعات المعدنية بأن الطلب على الفحم سيستمر في الارتفاع فى العديد من الدول الآسيوية مثل الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين فى السنوات القليلة القادمة. ومن المتوقع أن ينخفض استهلاك الوقود الأحفوري في الصين بشكل طفيف.

قامت شركة فيتنام الوطنية بتصدير نحو ٧،٣٨ مليون طن من الفحم إلى السوق الأسيوية . كما قامت بتصدير نحو ٨،١ مليون طن من الوقود الأحفوري وحققت عائدات بلغت ٢,٧ مليار دولار خلال ٢٠١٨.

ترجمة: عماد المغاوي – مراجعة: زينب حنفي

المصدر: وكالة الأنباء الرسمية الصينية

العنوان: www.xinhua.com

٥- موضوعات متفرقة:

البنك الدولي يخفض توقعاته للنمو العالمي

التاريخ: ٢٠١٩/١/٨

قام البنك الدولي في تقريره الأخير الصادر بعنوان "الرؤية الاقتصادية العالمية" بخفض توقعاته للنمو العالمي خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ من ٣% ، و٢,٩% إلى ٢,٩% ، و٢,٨% على التوالي ، كما توقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي ٢,٨% خلال عام ٢٠٢١.

وأوضح التقرير أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال العامين القادمين تباطؤ التجارة الدولية وارتفاع حدة الصراعات التجارية العالمية وزيادة الضغوط على بعض الأسواق الناشئة ، بالإضافة إلى تراجع متوسط معدل النمو في الدول المتقدمة إلى ٢% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٨ .

وأشار التقرير إلى انخفاض توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي في تركيا إلى ١,٦% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٣,٥% خلال عام ٢٠١٨ ، ثم ارتفاعه إلى ٣% و٤,٢% خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي . ويعزى تراجع توقعات النمو إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وتراجع مؤشر الثقة وارتفاع معدل التضخم ورفع معدلات الفائدة وتراجع معدل الاستهلاك والاستثمارات الأجنبية .

وبالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ، لم يقم البنك الدولي بتغيير توقعاته لعام ٢٠١٩ التي بلغت ٢,٥% ، إلا أنه خفض التوقعات لعام ٢٠٢٠ من ٢% إلى ١,٧% . وأشار إلى أنه من المتوقع أن تستمر الضغوط التي تؤثر على مؤشرات نمو الاقتصادات المتقدمة نتيجة تضارب السياسات وارتفاع تكاليف الديون وتراجع معدل الطلب الخارجي .

ومن ناحية أخرى خفض البنك توقعاته لمعدل النمو في منطقة اليورو من ١,٧% إلى ١,٦% خلال عام ٢٠١٩ بينما لم يغير توقعات عام ٢٠٢٠ التي بلغت ١,٥% ، وتوقع أن يبلغ معدل النمو ١,٣% خلال عام ٢٠٢١ . كما قام البنك الدولي بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي في الدول النامية من ٤,٧% إلى ٤,٢% خلال عام ٢٠١٩ ، ومن ٤,٧% إلى ٤,٥% خلال عام ٢٠٢٠ ، وتوقع أن يسجل معدل النمو ٤,٦% خلال عام ٢٠٢١ .

وبالنسبة للدول الناشئة قام البنك بخفض توقعاته لمعدل النمو في الصين من ٦,٣% إلى ٦,٢% خلال عام ٢٠١٩ بينما لم يغير توقعاته لعام ٢٠٢٠ التي بلغت ٦,٢% ، وتوقع أن يبلغ ٦% خلال عام ٢٠٢١ . كما قام بخفض توقعاته للنمو الاقتصادي في البرازيل من ٢,٥% إلى ٢,٢% خلال عام ٢٠١٩ ، وتوقع أن يبلغ ٢,٤% خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ .

كما قام البنك الدولي بخفض توقعاته للأرجنتين من ٣,٥% إلى ١,٧% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٢,٨% خلال عام ٢٠١٨ . بينما لم يقم بتغيير توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي في الهند التي بلغت ٧,٣% ، و٧,٥% ، و٧,٥% خلال أعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي .

ترجمة: مجدي سمير – مراجعة: سحر سمير

المصدر: موقع إخباري تركي

العنوان: www.finansgundem.com

LA TRIBUNE

صندوق النقد الدولي يتوقع تباطؤ الاقتصاد العالمي

التاريخ : ٢٠١٩/١/٢٣

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٥% خلال عام ٢٠١٩ و٣,٦% خلال عام ٢٠٢٠ بتراجع ٠,٢ نقطة و٠,١ نقطة على التوالي في التوقعات السابقة ، وذلك مقابل ٣,٨% خلال عام ٢٠١٨ .

كما توقع أن يبلغ معدل نمو التجارة العالمية نحو ٤% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وهو نفس المعدل المسجل خلال عام ٢٠١٨ . وأشار الصندوق إلى المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي والتي تتمثل في الحروب التجارية والتوترات السياسية وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الألماني .

ومن المتوقع تباطؤ الاقتصاد في الدول المتقدمة حيث أشارت إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل النمو من ٢,٣% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢% و١,٧% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي . ومن المتوقع تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة من ٢,٩% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢,٥% و١,٨% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي .

وبالنسبة لمنطقة اليورو ، أسفرت الإحصائيات عن تراجع معدل النمو بنحو ٠,٣ نقطة عن التوقعات السابقة بحيث يبلغ ١,٦% و١,٧% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي مقابل ١,٨% خلال عام ٢٠١٨ . ففي ألمانيا تراجعت توقعات النمو نتيجة انخفاض معدل الاستهلاك الخاص وتباطؤ الإنتاج الصناعي خاصة قطاع صناعة السيارات وتراجع معدل الطلب الخارجي .

تشهد إيطاليا تراجعا ملحوظا في معدل الطلب المحلي مما يؤثر بالسلب على معدل النمو الاقتصادي ، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض إلى ٠,٦% خلال عام ٢٠١٩ مقابل ١,٦% و١% خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي .

بينما توقع الصندوق استقرار نسبي في معدل النمو الفرنسي بالرغم من أزمة "السترات الصفراء" حيث يسجل ١,٥% و١,٦% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي مقابل ١,٥% خلال عام ٢٠١٨ .

تشهد بريطانيا توترات سياسية نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي عقب تصويت مجلس العموم البريطاني ضد مشروع الاتفاق الذي قدمته رئيسة الحكومة مما يعني تأجيل الخروج من الاتحاد الأوروبي المقرر في

٢٩ مارس ٢٠١٩ . وتوقع صندوق الدولي أن ينمو الاقتصاد البريطاني بنحو ١,٥% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وهو نفس المعدل المسجل خلال عام ٢٠١٨ .

توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل النمو في اليابان من ٠,٩% خلال عام ٢٠١٨ إلى ١,١% خلال عام ٢٠١٩ بزيادة ٠,٢ نقطة مقارنة بالتوقعات السابقة ، ثم يسجل ٠,٥% خلال عام ٢٠٢٠ . وتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين من ٦,٦% خلال عام ٢٠١٨ إلى ٦,٢% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ نتيجة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة وضعف معدل الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى أدنى مستوياته منذ ثلاثين عاما .

ترجمة : هدى هاشم – مراجعة : سحر سمير

المصدر : صحيفة فرنسية اقتصادية يومية

العنوان : www.latribune.fr

مصادر النشرة:

١	صندوق النقد الدولي	www.imf.org
٢	مؤسسة Bloomberg الإعلامية الأمريكية	www.bloomberg.com
٣	وكالة أنباء رويترز العالمية	www.reuters.com
٤	وكالة الأنباء الرسمية الصينية	www.xinhua.com
٥	مجلة اقتصادية فرنسية شهرية	www.capital.fr
٦	مجلة اقتصادية فرنسية	www.lemoci.com
٧	مجلة فرنسية أسبوعية	www.parismatch.com
٨	مجلة فرنسية أسبوعية	www.lepoint.fr
٩	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.lesechos.fr
١٠	جريدة اقتصادية فرنسية يومية	www.latribune.fr
١١	جريدة فرنسية يومية	www.lemonde.fr
١٢	جريدة فرنسية يومية	www.lefigaro.fr
١٣	موقع إخباري مغربي	www.menara.ma/fr
١٤	موقع إخباري تركي	www.finansgundem.com
١٥	موقع إخباري تركي	www.fortuneturkey.com
١٦	النسخة التركية لموقع بلومبرج	www.bloomberght.com